

تونس

ماي 2019

تواصل المفوضية دعمها لجهود الدولة التونسية من أجل إنشاء نظام وطني للجوء ، و في إطار ذلك تدعم بناء القدرات الوطنية في مجال حماية اللاجئين وطالبي اللجوء .

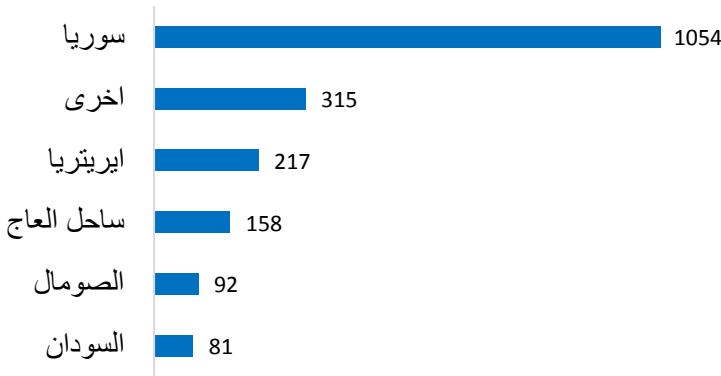
في حالة تدفق أعداد لاجئين كبيرة من الدول المجاورة. كما تثنى المفوضية جهود الانقاذ البحري الذي تقوم به السلطات التونسية واستجاباتها الانسانية، لاسيما السماح بالاستضافة المؤقتة للمتنقذين.

تقوم المفوضية بتوفير الحماية والمساعدة للأشخاص العائدين لها بالنظر كما تحدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم صفة اللجوء و خصوصاً في السياق الحالي الذي يتسم بظهور حركات الهجرة المختلفة. كما تحتفظ بخطة طوارئ وتأهب

الأشخاص الخاضعون لولاية المفوضية

حسب بلدان الأصل

المجموع: 1.917

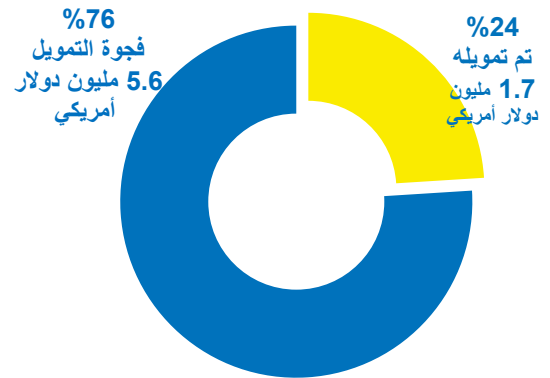


(حتى 31 ماي 2019)

التمويل المطلوب (حتى 11 جوان 2019)

7.3 مليون دولار أمريكي

الدعم المطلوب لعمليات المفوضية في تونس لسنة 2019



تواجد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

- 1 مكتب فرعي في تونس
- 1 مكتب ميداني في جرجيس
- حضور ميداني في مدينين وصفاقس

الموظفين:

- 32 موظف وطني
- 12 موظف دولي



توزيع المعدات الغير غذائية خلال موسم الشتاء © UNHCR

العمل مع الشركاء

تضمن المفوضية الحماية الدولية وتقديم المساعدة متعددة القطاعات للأشخاص الخاضعين لولاية المفوضية بالتعاون مع الحكومة التونسية. كما تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى من أجل ضمان حسن تنسيق عملية الاستجابة وفعاليتها. يقوم الشركاء الآتي ذكرهم بتنفيذ أنشطة محددة في مجالات مختلفة:

- **الهلال الأحمر التونسي (TRC):** توصيف واستقبال الوافدين الجدد، إدارة المبيت؛ تقديم المساعدة في قطاعات مختلفة (المواد الغذائية وغير الغذائية، القسائم النقدية)؛ دعم الرعاية الصحية وسداد تكاليفها؛ دعم التعليم.
- **المعهد العربي لحقوق الإنسان (IADH):** بناء القدرات و المناصرة في مجالي الحماية الدولية و قضايا اللجوء بما في ذلك سياق الهجرة المختلطة. كما يتولى تقديم المساعدة القانونية.
- **الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS):** توفير سبل العيش ودعم النفاذ الى العمل، بما في ذلك التدريبات المهنية و المشاريع الصغرى الصغيرة و الأعمال المدفوعة الأجر.
- **المجلس التونسي للاجئين (CTR):** الحماية والوقاية من العنف الجنسي و التمييز الجنسي (SGBV)، حماية الطفل، الدعم النفسي و الاجتماعي، تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تقديم المشورة و الأنشطة الترفيهية في سياق الهجرة المختلطة.

ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عضو في فريق الأمم المتحدة القطري في تونس، وهي تساهم في أنشطة التخطيط و التقارير الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2015 – 2020.

الأنشطة الرئيسية

الحماية

- في ظل غياب قانون وطني للجوء، تقوم المفوضية بتسجيل طالبي اللجوء ودراسة ملفاتهم والقيام بعملية تحديد صفة اللاجئ في تونس، لضمان تسجيل الأشخاص الخاضعين لولاية المفوضية و امدادهم بالوثائق المطلوبة، وهذا ما يحول دون تعرضهم للإيقاف التعسفي أو الاحتجاز أو الردّ القسري. في عام 2017، أدخلت المفوضية نظام التسجيل البيومترى لتحسين جودة البيانات التي يتم جمعها ومنع الاحتيال.
- تواصل المفوضية بالتعاون مع شركائها من منظمات المجتمع المدني، دعمها للحكومة التونسية لتقديم مشروع قانون اللجوء الوطني إلى البرلمان من أجل المصادقة عليه. و تجدر الإشارة، أنه بناءً على طلب الحكومة، قدمت المفوضية الدعم و التوجيه الفني لمركز الدراسات القانونية والقضائية أثناء عملية صياغة مشروع القانون السابق ذكره.
- تدرّب المفوضية موظفي إدارة الحدود والاجانب بوزارة الداخلية من أجل ضمان المامهم بقضايا اللجوء والحماية في سياق الهجرة المختلطة. كثيراً ما تنتقد القوات البحرية التونسية القوارب المنكوبة على الساحل التونسي، والتي تكون في أغلب الاحيان قد غادرت من ليبيا. بالإضافة إلى هذا، يتم اعتراض مجموعات من المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون برا و بشكل غير نظامي من تونس إلى ليبيا و من ليبيا إلى تونس. تعمل المفوضية على ان يكون عمل إدارة الحدود والاجانب في كنف متطلبات حماية الاجئين وطالبي اللجوء.
- تعتمد المفوضية في تونس منهجا تشاركيا لتعزيز الحماية المجتمعية، وبناء الروابط بين مختلف مقدمي الخدمات و ضمان حسن التواصل مع اللاجئين. من خلال عمل المجلس التونسي للاجئين على تطوير المساحات الآمنة وتعزيز التواصل مع المجتمعات المتضررة، يمكن للمفوضية وجميع شركائها تحديد وإحالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو طالبي الحماية الخاصة، مثل الناجين من العنف الجنسي والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم.

التعليم

- يتمتع اللاجئین وطالبي اللجوء بإمكانية مزاولة تعليمهم في المدارس الحكومية. وتيسير الالتحاق بالمدارس، تقدم المفوضية عن طريق شركائها المنح النقدية لمساعدة الوالدين على شراء الكتب والمستلزمات المدرسية. في بعض المناطق، يتم تقديم دروس مراجعة ودروس دعم في اللغة الفرنسية.

الصحة

- يمكن للاجئين وطالبي اللجوء الانتفاع بخدمات مرافق الرعاية الصحية الأساسية على غرار المواطنين التونسيين. وتقوم المفوضية، من خلال شريكها الهلال الأحمر التونسي، بسداد تكاليف العلاج وتكاليف الأدوية التابعة للرعاية الصحية الأساسية، والأمراض المزمنة، والتدخلات الطبية الطارئة المقدمة إلى الفئات الأكثر ضعفاً من اللاجئين وطالبي اللجوء.

الدعم والتمكين المجتمعي والتعويل على الذات

- تقوم المفوضية، مع شريكها الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي (TAMSS)، بتعزيز مبدأ التعويل على الذات وخلق فرص أعمال مدرة للدخل للاجئين، وذلك من خلال التدريبات المهنية المتخصصة، و تكوين المشاريع الصغرى، والتوظيف في الشركات الخاصة.

الحلول

- تسعى المفوضية لإيجاد حلول للاجئين مثل الرعاية الخاصة وجمع شمل الأسرة والتجنيس. عندما تكون الظروف مناسبة، تسهل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية العودة الطوعية. في حالات أخرى، تدعم المفوضية الاندماج المؤقت للاجئين في المجتمع والاقتصاد التونسي. تحدد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأشخاص الذين لديهم معايير حماية خاصة، وتدعم عمليات إعادة التوطين في بلدان أخرى كلما أمكن ذلك.

الجاهزية للطوارئ

- بناءً على طلب الحكومة التونسية أثناء الفترات التي شهدت تدفقا كبيرا من ليبيا، تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام 2014 تنسيق جهود التأهب المشتركة بين الوكالات، و ذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين. بدأت عملية تحيين خطة الطوارئ التي طلبتها الحكومة في أوائل عام 2019. في الوقت الذي تقود فيه الحكومة التونسية مشاورات داخلية، شرعت وكالات الأمم المتحدة - بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في إعداد خطة طوارئ متعددة القطاعات.

أهم الأولويات لعام 2019

- دعم جهود الدولة التونسية من أجل اعتماد مشروع قانون اللجوء الوطني، و ذلك من خلال بناء القدرات المستمر، و السعي لنشر ثقافة الممارسات الفضلى بين التونسيين.
- استمرار تحديد الملامح والتسجيل وتحديد وضع اللاجئ من أجل تحديد الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية في سياق الهجرة المختلطة.
- تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم من خلال دعم الوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية، وكذلك إعطاء الأولوية للمساعدة المباشرة لأكثر الفئات ضعفاً.

أهم التحديات لعام 2019

- في سنة 2016، تمت صياغة مشروع وطني لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس ولكن لم يتم اعتماده رسمياً الى الآن.
- في الوقت الذي يمكن فيه لبعض اللاجئين وطالبي اللجوء المطالبة بحقوقهم والتمتع بسبل العيش والخدمات الأساسية (مثل الصحة والتعليم) رغم غياب إطار قانوني داخلي شامل، لا يزال العديد منهم يعيشون وضع اجتماعي و اقتصادي هش.
- تقع تونس في منطقة متأثرة بشكل كبير بتدفقات الهجرة المختلطة حيث يمكن أن تؤدي المواقف السياسية المتقلبة فيها إلى زيادة تحركات الأشخاص، بما في ذلك التدفقات الكبيرة التي تحدث بسبب النزاعات في الدول المجاورة.
- لا يزال مكتب المفوضية في تونس يعاني من نقص شديد في التمويل، حيث تم جمع 23٪ فقط من الأموال المطلوبة لتغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص الذي تعنى بهم المفوضية في 2019.

العلاقات الخارجية / العلاقات مع الجهات المانحة

شكراً على الدعم الذي قدمته الجهات المانحة لعمليات المفوضية في تونس لعام 2019
إيطاليا (2.2 م) | سويسرا (0.4 م - NA- EU RDPP) | (إيطاليا 0.3 م) | موناكو (0.08 م)

شكراً للجهات المانحة للمنح الإقليمية الغير مخصصة في 2019

الجهات المانحة الخاصة أستراليا | الدنمارك | ألمانيا | مالطا | النرويج | هولندا | الجهات المانحة الخاصة جمهورية كوريا | الجهات المانحة الخاصة إسبانيا | السويد | سويسرا | المملكة المتحدة

للتواصل:

كيارى ماريا كافالكنتي ، cavalcac@unhcr.org

سوار بوراوي ، bouraoui@unhcr.org

أو عبر الرابط:

[UNHCR Tunisia country page](#)